

البنك العربي يسوّي قضية في الولايات المتحدة الأميركية بعد اتهامه بدعم "حماس"^{*} نيويورك، ١٤ / ٨ / ٢٠١٥.

توصّل البنك العربي لاتفاق من أجل تسوية دعوى في الولايات المتحدة اتّهم فيها بتسهيل هجمات "حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية" ("حماس") في إسرائيل بعد نحو عام من قرار للملفين حملّ البنك مسؤولية قانونية.

وأكد التوصل للتسوية يوم الجمعة المحامي مايكل إلسنر ممثل المدّعين، وكذلك متحدث باسم البنك العربي، لكن دون الكشف عن تفاصيل الاتفاق.

وقال إلسنر إن الإطار العام للاتفاق سيكتمل خلال الأشهر القليلة المقبلة.

ويعني الاتفاق عدم عقد جلسة المحاكمة التي كان محددًا لها الاثنان المقبل لتحديد حجم ما سيتعين على البنك دفعه للضحايا وأسرهم.

وفي القضية واجه البنك العربي مطالبات من حوالي ٥٠٠ مواطن أميركي قالوا أنهم، أو أعضاء من عائلاتهم، كانوا ضحية لهجمات "حماس".

وفي أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ اعتبر ملفون أميركيون في بروكلين بنيويورك أن البنك الذي يقع مقره في الأردن قد دعم "حماس" عن علم في شن هجماتها من خلال تقديم أموال للأسر الانتحاريين والمساجين أو المصابين خلال انتفاضة فلسطينية بدأت عام ٢٠٠٠.

ويصدر القرار كانت تلك المرة الأولى التي يوجّه فيها لبنك اتهام قانوني في محكمة أميركية، لمخالفة قانون مكافحة الإرهاب الأميركي الذي يسمح لمواطنين أميركيين بتوجيه مطالبات أساسها إرهاب دولي.

^{*} المصدر: الموقع الإلكتروني لوكالة "رويترز"، في الرابط التالي:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0QJ25720150814?sp=true>

وكان المتوقع لمحاكمة يوم الاثنين التي كانت ستضم ١٧ مدعياً أن يسمح لكلا الطرفين بتقييم الأضرار بالنسبة لعدد قليل من المدّعين، ليتسنى حساب التعويض الكامل الذي سيدفعه البنك. ولا يُعرف على وجه التحديد حجم التعويضات المحتملة التي يواجهها البنك العربي، غير أن إلسنر سبق وقال إن أي حكم كان سيعني ملايين الدولارات.